الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة
حول
مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الاتفاق الخاص بالتصرف في أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية وملحقاته عدد 2019/50
ومشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 102 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المتعلق بنقل الغاز الطبيعي جزائري المصدر عبر البلاد التونسية وبضبط الإتاوة الراجعة إلى الدولة التونسية والموظفة على الكميات المنقولة عدد 2019/51
(طلب فيهما استعجال نظر)

*تاريخ إحالة مشروعي القانونين على المجلس: 2019/06/12
*تاريخ إحالة مشروعي القانونين على اللجنة: 2019/06/21
*الوثائق المرفقة بالمشروعين: وثيقتي شرح الأسباب ونص المشروعين ونص الاتفاق
*تاريخ بدأ الأشغال: 2019/06/24
*تاريخ انتهاء الأشغال: 2019/07/11

رئيس اللجنة: عامر العريض

نائب الرئيس: ليلى أولاد علي
المقرر المساعد: إسماعيل بن محمود

مقرر اللجنة: عبد العزيز القطي
المقرر المساعد: الحسين اليحياوي

2019

أولا- التقديم:

- مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الاتفاق الخاص بالتصرف في أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية وملحقاته عدد 2019/50:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على الاتفاقية وملحقاتها بين الدولة التونسية والمجمع الإيطالي للمحروقات "إيني" والمتعلقة بالتصرف في أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية.

أبرمت الدولة التونسية والمجمع الإيطالي للمحروقات "إيني" اتفاقيتين بهدف بناء واستغلال أنبوبي الغاز العابرين للبلاد التونسية:

الاتفاقية الخاصة بالأنبوب الأول في 25 أكتوبر 1977، والمصادق عليها بالقانون عدد 76 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 والذي دخل حيز الاستغلال في 1 أكتوبر 1983.

الاتفاقية الخاصة بالأنبوب الثاني في 6 مارس 1991، والمصادق عليها بالقانون عدد 36 المؤرخ في 8 جوان 1991 والذي انطلق أول استغلال منتظم له في 1 أكتوبر 1994.

ويمثل الانبوبين جزء من منظومة نقل عبر الأنابيب لتصدير الغاز الجزائري نحو ايطاليا تمتد 2500 كلم، منها 370 كلم في التراب التونسي (واد الصفصاف - الهوارية). وتقدر سعة الأنبوبين بـ 27.5 مليار متر مكعب سنويا. تم الترفيع فيهما بين سنتي 2006 و2008، وذلك بتدعيم محطات الضخ الثلاث المتواجدة وتركيز محطتين جديدتين لتصبح سعة النقل الجملية حوالي 34 مليار متر مكعب سنويا.

وفي إطار انجاز وتسيير هذين الأنبوبين تكونت للغرض في نطاق الاتفاقيتين الشركات التالية :

- الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية "سوتيقات"، وهي شركة تابعة للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والقائمة على تصفية الإتاوة.

- شركة مد أنبوب الغاز عبر التراب التونسي "سقوقات"، شركة تابعة لمجمع "إيني" مكلفة بإنجاز الأنبوبين وكل التجهيزات المتصلة بهما.

- شركة الخدمات لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية "سارغاز"، شركة مزدوجة تونسية إيطالية مكلفة بالاستغلال والتصرف الفني.

- شركة أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية "ت.ت.ب.س"، شركة تابعة لمجمع "إيني" مولت الاستثمار وتتمتع بالحق الحصري لسعة نقل الغاز بالأنبوبين.

وقد ناهزت الكمية الجملية المنقولة منذ بداية استغلال الأنبوبين إلى موفى سنة 2018، قرابة 658 مليار متر مكعب تتوزع كالآتي : 73 ٪ لفائدة شركة "إيني" و 16 ٪ لفائدة شركة "إينال" و 5.9 ٪ للاستهلاك الوطني (حوالي38.7 مليار متر مكعب) و5.1٪ لبقية المشترين الذين أبرموا اتفاقيات عبور مع الدولة التونسية (Edison, C.I.G, Worldenergy, Geoplin, S.G.M, Begas).

وتوظف عينا أو نقدا لفائدة الدولة التونسية على الغاز المنقول إتاوة محددة حسب النسب التالية :

- **5.25** ٪ من الكمية الأساسية.
- **6** ٪ من الكمية الإضافية.
- **6.75** ٪ من الكميات الزائدة على الكمية الأساسية والكمية الإضافية.

وبلغت الإتاوة الجملية للفترة المذكورة حوالي 32.7 مليار متر مكعب أي بنسبة 5.28٪ من الكمية الجملية المنقولة منها حوالي 18مليار متر مكعب عينا (الكميات المسحوبة من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز) والبقية وقع تسديدها نقدا (2631 مليون دينار).

ووفقا لهاتين الاتفاقيتين فإن ملكية الأنبوبين والمنشآت الفرعية تحال إلى شركة "سوتيقات" مقابل دفعها نسبة 1 ٪ من قيمتها وتعد نسبة 99 ٪ الباقية بمثابة دفع مسبق لتعريفة نقل الغاز مقابل استغلال شركة "ت. ت. ب. س" حصريا لسعة النقل. وتبقى الاتفاقيتان ساريتا المفعول إلى موفي سبتمبر 2019.

وتبعا لقرار المجلس الوزاري المضيق ليوم 22 نوفمبر 2016 المتعلق بالدخول في مفاوضات حول استغلال أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية ما بعد 2019، تم اجراء المفاوضات مع الجانب الإيطالي وإعداد مشروع اتفاقية وقد تضمن مشروع الاتفاقية خاصة أحكام تتعلق بالمحاور الآتية:

1-الإتاوة الموظفة على الغاز المنقول: تمثل مقترح الجانب الايطالي في تطبيق نسبة 2.5 إلى 3% كإتاوة موظفة على الغاز المنقول ثم لاحقا نسبة تنازلية تبدأ من 5.25%، وقد تمسك الجانب التونسي بالمحافظة على نسبة 5.25% وهو ما تم اقراره صلب مشروع الاتفاقية المعروضة للمصادقة، علما أن تطبيق هذه النسبة سنة 2018 أفضى إلى جني إتاوة بلغت 524 مليون دينار (183 مليون دولار).

2-كلفة كراء سعة النقل: يتضمن مشروع الاتفاقية إضافة معلوم سنوي يقع تسديده شهريا للدولة التونسية مقابل استغلال شركة "ايني" لسعة نقل الأنبوب يقدر بـ 143 مليون دولار طيلة العشر سنوات. ويخضع هذا المعلوم إلى مراجعة سنوية بداية من السنة السادسة باعتماد المعدل السنوي لمؤشر أسعار الإنتاج للسلع الصناعية (PPI- Producer Prise Index – Industrial Commodities – Annual Average) الذي تنشره وزارة العمل الأمريكية، مما قد يوفر مبلغا إضافيا بحوالي 4.6 مليون دولار.

3-الاستثمارات والصيانة وتأهيل الأنبوب: على الرغم من أن ملكية الأنبوب ترجع إلى الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية (SOTUGAT)، فقد تم الاتفاق على أن يتكفل الجانب الايطالي بصيانة وتطوير وتأهيل التجهيزات والمعدات بكلفة تناهز 160 مليون دولار خلال فترة الاتفاقية لضمان الحالة الجيدة للأنبوب وتأمين تواصل وانتظام نقل الغاز مع تحديد جدول زمني لإنجاز الاستثمارات.

4-الاستهلاكات ومكافأة رأس المال: تبقى الاستهلاكات خاصة بفترة الاتفاقية، وفي مقابل انتقال ملكية التجهيزات والمعدات الجديدة إلى الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية، تسدد الشركة مبلغا يساوي 1 % من قيمة الاستثمارات يجلب مكافأة سنوية بنسبة 10 % وهو ما يناهز حوالي 3.163 مليون دولار طيلة الفترة المعنية بالاتفاقية.

5-ميزانية الشركات: تتحمل شركة "إيني" كامل ميزانية الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية (SOTUGAT)، وشركة الخدمات (SERGAZ). وتبلغ هذه الميزانية سنة 2019 على التوالي 1.5 و81 مليون دينار.

وتجدر الإشارة أنه بالتوازي مع المفاوضات التي تمت بين الجانب التونسي والإيطالي تم إمضاء الاتفاقية التي تربط بين شركة "سوناطراك" ومجمع "ايني" والمتعلقة بشراء الغاز

والتي تم امضاؤها بتاريخ 16 ماي 2019، وهو ما مكن من استكمال مشروع الاتفاقية المعروضة على أنظار المجلس.

وعليه وبالنظر لأهمية الأنبوب ودوره في تأمين تزود البلاد التونسية بالغاز الطبيعي وفي توفير موارد لميزانية الدولة بالإضافة إلى التمكن من المحافظة على 160 موطن شغل بالنسبة لشركتي SOTUGAT و SERGAZ فضلا عن شركة الحراسة والخدمات PMS البالغ عدد أعوانها حاليا حوالي 300 عون، فإن استكمال إجراءات المصادقة على هذه الاتفاقية يكتسي بالغ الأهمية.

- مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 102 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المتعلق بنقل الغاز الطبيعي جزائري المصدر عبر البلاد التونسية وبضبط الإتاوة الراجعة إلى الدولة التونسية والموظفة على الكميات المنقولة عدد 2019/51:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى تنقيح القانون عدد 102 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 والمتعلق بنقل الغاز الطبيعي جزائري المصدر عبر البلاد التونسية وبضبط الإتاوة الراجعة إلى الدولة التونسية والموظفة على الكميات المنقولة.

ويندرج هذا التنقيح في إطار مخرجات المفاوضات المتعلقة بمآل أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية ما بعد سنة 2019 بين الدولة التونسية والجانب الإيطالي (مجمع أني للمحروقات).

وقد تم الاتفاق خلال هذه المفاوضات على أن تكون الإتاوة الموظفة على كميات الغاز المنقولة بواسطة أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية في حدود 5.25 بالمائة وبالتالي تم التخلي عن النسب المعتمدة سابقا ويقتضي هذا الاتفاق تنقيح الفصل 2 من القانون المذكور قصد اعتماد نفس نسبة الإتاوة بالنسبة للشركات الراغبة في نقل الغاز عبر أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية.

من جهة أخرى وبالنظر إلى تطور سوق الغاز بالحاضر في العالم والذي يتم فيه بيع وشراء الطاقة وتسليمها فورا بالمقارنة مع السوق الآجلة التي تعتمد العقود طويلة المدى والتي تسمح بالتسليم في تاريخ لاحق فإنه يتعين تغيير الإجراءات بما يتناسب مع هذا التطور في اتجاه تبسيطها، وذلك من خلال التنصيص على أن يتم نقل الغاز الطبيعي

جزائري المصدر بواسطة الأنبوب العابر للبلاد التونسية في إطار اتفاقية تبرم بين الشركة التونسية للأنبوب العابر للبلاد التونسية ومالك الكميات المنقولة طبقا لاتفاقية نموذجية يصادق عليها بأمر عوضا عن ابرام الاتفاقية بين الوزير المكلف بالطاقة ومالك هذه الكميات يصادق عليها بأمر وطبقا لاتفاقية نموذجية يصادق عليها بأمر.

ثانيا - أعمال اللجنة:

تعهدت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة بدراسة مشروعي القانونين بمقتضى الإحالة الواردة عليها بتاريخ 21 جوان 2019. علما وأن مشروعي القانونين طلب فيهما استعجال نظر وهو ما دعا اللجنة إلى التعجيل في دراستهما معتمدة في ذلك ما تضمنته وثيقتي شرح الأسباب ونص الاتفاق وأحكام مشروعي القانونين.

وبتاريخ 24 جوان 2019 عقدت اللجنة جلسة استمعت خلالها إلى السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي كان مرفقا بإطارات من الوزارة.

وفي مستهل الجلسة قدم السيد رئيس اللجنة مشروعي القانونين مؤكدا حرص اللجنة على التعجيل في المصادقة عليهما نظرا لضيق الوقت ومن جهته أشار السيد الوزير إلى الأهمية الاقتصادية لأنبوب الغاز الجزائري العابر للبلاد التونسية، فضلا عن ضرورة احترام الآجال القانونية التي تنتهي في 30 سبتمبر 2019، مبرزا أن الوزارة انطلقت في إعداد مشروع الاتفاق الخاص بالتصرف في الغاز الجزائري منذ سبتمبر 2018 لاعتبار طول المفاوضات مع الجانب الإيطالي، مثمنا في هذا السياق مجهودات اللجنة المشتركة التي شاركت في المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق يعد مفخرة للبلاد التونسية خاصة أمام التنافس الكبير الذي يشهده قطاع الغاز في العالم، موضحا أن المفاوضات ارتبطت بإمضاء عقد شراء الغاز بين الجانبين الإيطالي والجزائري بتاريخ 16 ماي 2019.

وثمن السيد الوزير العمل الجبار للفريق التونسي المفاوض ولجهود الدبلوماسية الاقتصادية التونسية لإنجاح المفاوضات وما أفضت إليه من مكاسب هامة للدولة التونسية كالمحافظة على نسبة الإتاوة والترفيع في حجم الاستثمارات.

وبين الرئيس المدير العام لشركة الخدمات لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية أن 65% من حاجيات الشركة التونسية للكهرباء والغاز يؤمنها هذا الأنبوب الذي مكن الدولة

التونسية من عائدات مالية تقدر بـ 524 مليون دينار سنة 2018 مما يؤكد المكانة المحورية لهذا المشروع خاصة على مستوى تحقيق الأمن الطاقي للبلاد.

وقدم جملة من المعطيات حول أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسي الممتد على طول 550 كلم بالتراب الجزائري و370 كلم بالتراب التونسي و155 كلم بحري و1400 كلم بالتراب الإيطالي بسعة نقل تقدر بـ 34 مليار متر مكعب سنويا.

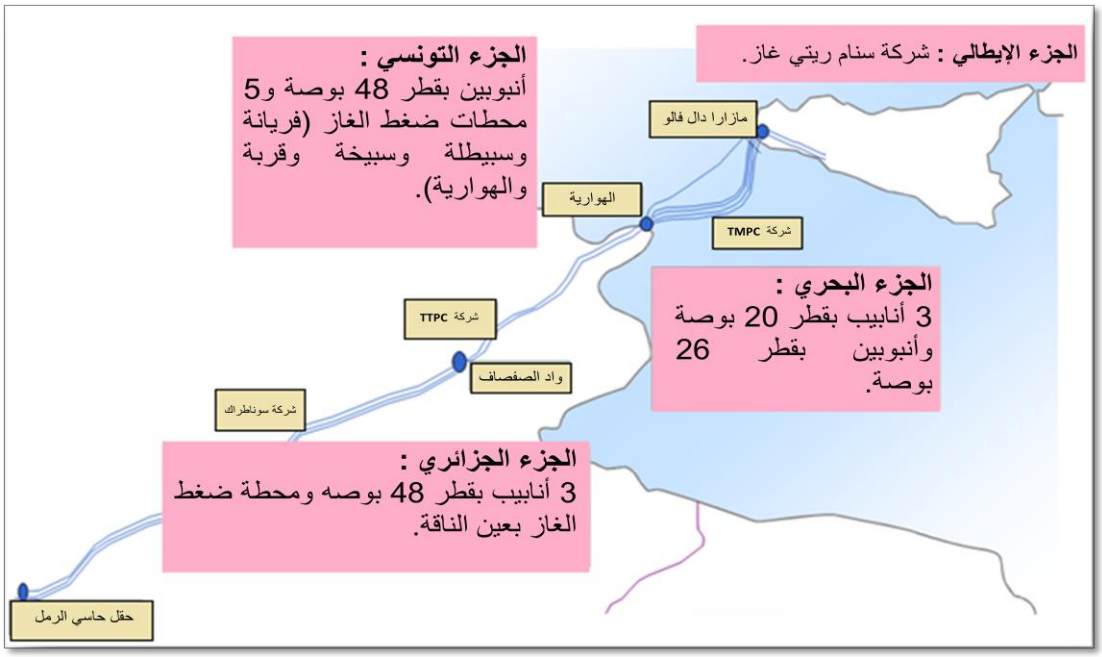

وأوضح الرئيس المدير العام للشركة أن تجديد العقد تأسس على مطلبين أساسيين:

- مدة تجديد لا تقل عن 10 سنوات رغم اقتراح الجانب الإيطالي لمدة 6 أو 7 سنوات ثم 5 سنوات وهي نقطة تحسب للفريق التونسي المفاوض.

- استثمارات جملية لا تقل عن 150 مليون دولار باقتراح من اللجنة التقنية.

وأضاف أن المفاوضات تعطلت لعدم إبرام عقد شراء الغاز بين الجانبين الإيطالي والجزائري، مبرزا أن العقد القديم تضمن بندا يتيح لأحد الطرفين تجديد العقد بشروط جديدة وهو ما مكن الجانب التونسي بفرض تقنية reverse flow في حالة حدوث طارئ يعطل نقل الغاز من القطر الجزائري وهو ما يعتبر مكسبا ومفخرة للدولة التونسية وللوفد التونسي المفاوض الذي دافع بشراسة على الإبقاء على نسبة إتاوة بـ 5.25 % رغم رغبة

الجانب الإيطالي للتخفيض فيها، وأوضح أن الترفيع في سعة نقل الأنبوب إلى 34 مليار متر مكعب تعد نقطة قوة وظفها الجانب التونسي للتوفق في إدارة مفاوضات مثمرة.

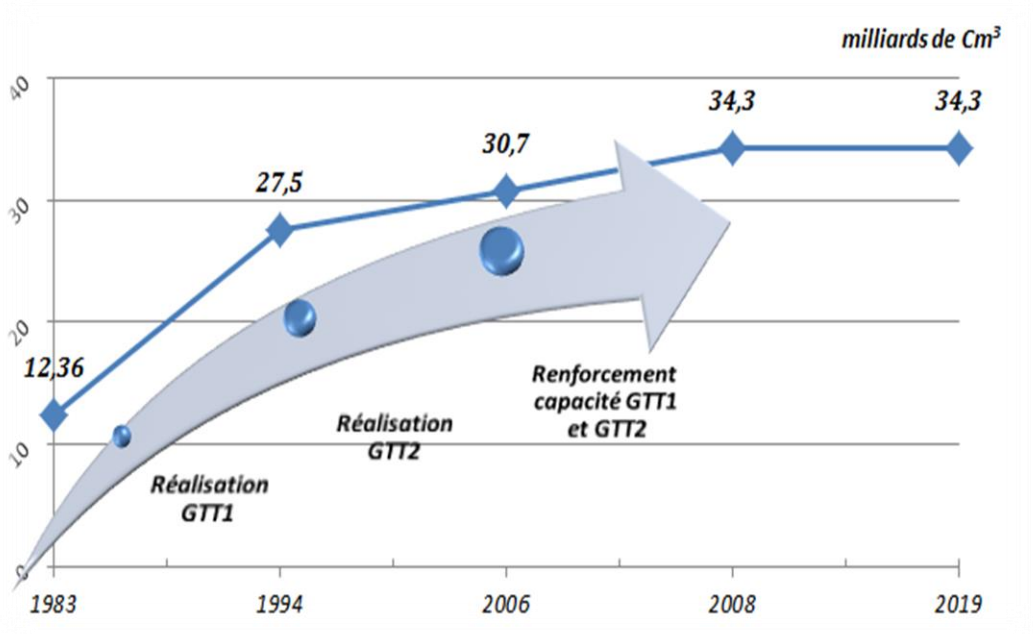

وأشار إلى أن تجديد العقد سيتيح استثمارات بقيمة 143 مليون دولار خلال 10 سنوات على أن يتعهد الجانب الإيطالي بتنفيذ استثمارات جملية بـ 12 مليون دولار خلال السنة الأولى و 15 مليون دولار في السنة الخامسة، موضحا أن أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية يعد من المشاريع ذات المردودية العالية للاقتصاد التونسي ككل منذ إنشائه سنة 1983 حيث بلغت جملة الاستثمارات 2925 مليون دولار إلى حدود سنة 2019 .

وخلال النقاش نوه رئيس اللجنة بأهمية مشروع الاتفاق المعروض وخصوصيته لارتباطه بثلاثة دول (تونس، الجزائر وإيطاليا)، ومكانته على مستوى مساهمة أنبوب الغاز بنسبة 65 % من الاستهلاك الوطني وهي نسبة وجب تداركها بإيجاد حلول بديلة لتجنب التبعية الطاقية لجهات أجنبية وضمان أقصى قدر ممكن من الاستقلالية وضمان الأمن الطاقي.

وأضاف أن اللجنة حريصة على اتباع الشفافية التامة في دراسة مشروع الاتفاق وجلساتها مفتوحة أمام كل النواب ووسائل الإعلام والمجتمع المدني وتتبنى كل الملاحظات والمقترحات لإثراء النقاش.

واستفسر أحد الحاضرين عن دواعي عدم طلب تغيير نسبة الإتاوة بالنظر إلى أن أنبوب الغاز أصبح على ملك الدولة التونسية وعن الفرضية التي بني عليها مشروع الاتفاق عند ارتفاع سعر الغاز على المستوى العالمي، مستوضحا عن مدى مردودية سعر الغاز مقارنة بالتجربة المغربية في هذا المجال.

وتساءل أحد أعضاء اللجنة عن دواعي انخفاض الإتاوة سنة 2014 وعن مصير أنبوب الغاز عند توقف العمل بالاتفاقية والحلول البديلة لذلك إضافة إلى التزود من الأسواق الأوروبية.

ودعا أحد النواب إلى تجنب التشكيك في كل ما تم الاتفاق حوله والعمل على تثمين مجهودات الكفاءات التونسية في الدفاع عن حقوق ومصالح الدولة التونسية، مستفسرا عن الطريقة المعتمدة لتحديد نسبة الإتاوة.

وأثار أحد أعضاء اللجنة إشكالية تبعية الدولة التونسية للغاز الجزائري والمخاطر التي قد تحدث جراء توقف نقل الغاز عبر الأنبوب العابر للبلاد التونسية، مبرزا أن استراتيجية الاعتماد على الغاز غير مجدية بالنظر إلى ندرة الإنتاج المحلي، مستفسرا عن سعر بيع الغاز لتونس مقارنة ببيعه للجانب الإيطالي وتساءل عن مدى اعتماد الفريق التونسي المفاوض على محامين مختصين في عقود المحروقات لحسن إبرام مثل هذه الاتفاقيات وعن نسبة اليد العاملة التونسية من فنيين وعملة في خدمات الصيانة. وثمن التنصيص على تقنية التزود من الأسواق الأوروبية reverse flow كإجراء احتياطي.

وتفاعلا مع استفسارات وتساؤلات السادة النواب أكد السيد الوزير أن المفاوضات المارطونية أدارتها كفاءات تونسية وأفضت إلى نتائج إيجابية، موضحا أن للدولة التونسية خيارات متعددة لتنويع مصادر الطاقة سواء من حيث الإنتاج أو التوريد لتحقيق الأمن

الطاقي، مبرزا أن حاجيات الاستهلاك ارتفعت مقابل تقلص في الإنتاج مما أثر سلبا على الميزان الطاقي.

وأضاف أنه من الضروري تذليل الصعوبات وحل الإشكاليات العالقة لاستحثاث نسق الاستثمار للترفيع في الانتاج مع توخي خطة عمل تهدف إلى ترشيد الاستهلاك، مبرزا أن عودة الاستثمار في قطاع المحروقات يتطلب إعطاء صورة إيجابية وإرساء مناخ من الثقة وتوفر الاستقرار الاجتماعي والأمني، مشددا على التزام الوزارة بمبدأ الحوكمة والشفافية في قطاع المحروقات.

وأشار أنه من بين 50 منطقة شاغرة blocs libres تم إسناد 6 رخص فيها وستعمل الوزارة على الترفيع في عدد الرخص المسندة خلال الفترة القادمة بالنظر إلى بقاء الشركات الكبرى (shell ، british gaz، eni)، مضيفا أنه من الضروري التطرق إلى مسألة الغاز الصخري وما يتيحه من إمكانيات هامة للحد من العجز الطاقي.

وفي تدخله دعا مستشار السيد الوزير إلى ضرورة اللجوء إلى الطاقات المتجددة لتحقيق 30 % من إنتاج الكهرباء في أفق 2030، مثمنا مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، معتبرا أن تكلفة الغاز المسيل عالية جدا.

وفي رده على تساؤلات السادة النواب أوضح الرئيس المدير العام لشركة الخدمات لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية أن التنصيص على خيار التزود بالغاز من الأسواق الأوروبية reverse flow كإجراء احتياطي في صورة وقوع حادث طارئ على أنبوب الغاز وليس لتعويضه واعتبره مكسبا هاما لتونس، مضيفا أن الفريق التونسي المفاوض مع الجانب الإيطالي استعان بمحامين من ذوي الخبرة والاختصاص في عقود المحروقات.

وأشار إلى أن أنبوب الغاز يوضع على ملكية الدولة التونسية عند بداية استغلاله ونقل الغاز عبره، مبينا أن الدولة التونسية ملتزمة بدفع حقوق الارتفاق للملكيات الخاصة وللملكيات الراجعة للدولة وهي في حدود 8 مليون دينار.

وأضاف أن سعر شراء الغاز الجزائري أرفع من سعر البيع للجانب الإيطالي نظرا لامتلاك هذا الأخير لخيارات بديلة على مستوى السوق العالمية، مبينا في هذا السياق أن الكمية التي تتمتع بها الشركة التونسية للكهرباء والغاز هامة (3.5 مليار متر مكعب) وتعد مكسبا وطنيا.

وردا على استفسارات السادة النواب حول دواعي الإبقاء على نسبة 5.25 % كإتاوة دون طلب الترفيع فيها، أوضح الرئيس المدير العام أنه بالنظر إلى الخيارات المتعددة للجانب الإيطالي وزيادة على أن أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية يمثل 18 % من واردات إيطاليا من الغاز، فإن الإبقاء على تلك النسبة يعتبر نجاحا للفريق المفاوض خاصة وأن الجانب الإيطالي طالب بالتخفيض فيها وأن طلب الترفيع عديم الجدوى من الناحية الاقتصادية.

وأبدى الرئيس المدير العام لشركة الخدمات لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية في خاتمة رده على استفسارات السادة النواب الملاحظات التالية:

- التأكيد على أن خدمات الصيانة والخدمات الفنية تعتمد كفاءات تونسية،

- عدم توقف أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية منذ إنشائه (35 سنة)،

- الإبقاء على نسبة 5.25 % كإتاوة يتناسب مع طاقة نقل الغاز وتعد مكسبا وطنيا،

- 10 سنوات تعد مدة تجديد معقولة،

- من أهم ميزات الاتفاق الجديد تبسيط الإجراءات دعما لمرونة التعامل مع المتزودين باعتماد عقود نموذجية وتلبية الحاجيات الطارئة لبعض الشركات،

- مردودية أنبوب الغاز تعتبر أعلى من المعدلات العالمية.

وفي خاتمة الجلسة جدد رئيس اللجنة الحرص الشديد على اعتماد مبدأ الشفافية في التعامل مع كل الاتفاقيات المعروضة، مثمنا في هذا السياق رغبة تونس في الانضمام إلى مبادرة الشفافية العالمية في الصناعات الاستخراجية وهو ما سيعزز صورة تونس في الخارج ويجلب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة.

وخصصت جلسة 27 جوان 2019 لمواصلة النظر في مشروعي القانونين المعروضين، حيث عقدت اللجنة جلستها بحضور إطارات من وزارة الصناعة والرئيس المدير العام لشركة الخدمات لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية الذين أكدوا أن مشروع الاتفاق مع الجانب الإيطالي جاء ثمرة لمجهودات لجان فنية وجبائية قدمت الدعم اللازم لتضمين بنود هامة لضمان حقوق الدولة التونسية، مبرزين أنه تم اعتماد مبدأ التشاركية للوصول إلى صيغة نهائية.

وأضاف رئيس ديوان وزارة الصناعة أن هناك عمل حثيث لضمان الأمن الطاقي للبلاد من خلال مشروع الاتفاق المعروض، معتبرا أن لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية آفاق واعدة فضلا عن المحافظة على مردوديته المالية الهامة وبحجم استثمارات جملية تتجاوز 140 مليون دولار.

وتلقت اللجنة وثيقة الاتفاق الخاص بالتصرف في أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية ممضاة وخلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 11 جويلية عرض مشروع القانون عدد 2019/50 في فصله الوحيد على التصويت وتمت الموافقة عليه بإجماع الحاضرين، كما عرض مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 102 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المتعلق بنقل الغاز الطبيعي جزائري المصدر عبر البلاد التونسية وبضبط الإتاوة الراجعة إلى الدولة التونسية والموظفة على الكميات المنقولة عدد 2019/51 على التصويت وباعتبار أن فصول مشروع القانون لم تثر أي إشكال فقد تمت الموافقة عليها بإجماع الحاضرين كما يلي:

- الموافقة على عنوان مشروع القانون بإجماع الحاضرين.
- الموافقة على الفصل الأول (جديد) بإجماع الحاضرين.
- الموافقة على الفصل 2 (جديد) بإجماع الحاضرين.
- الموافقة على الفصل 2 بإجماع الحاضرين.

ثالثا- قرار اللجنة:

قررت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة الموافقة على مشروعي القانونين بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة **المقرر المساعد للجنة**

ليلى أولاد علي **الحسين اليحياوي**